

المغالطة في فرضية «العسكر»



الشهر بواسطة إثيوبية تتعلق بالمرحلة الانتقالية، يقضى بتقاسم السلطة خلال فترة انتقالية تقود إلى انتخابات عامة. ما يعني أن اتفاق الحل يضمن نجاة الدولة وتماسك الجيش، مع تلبية مطالب الحراك عبر التمكين للإرادة الشعبية، ويُعزى الفضل في اختصار المسافة لهذا الهدف لمبادرة الجيش بإطاحة البشير. معلوم أن حكم العسكر، لن يكون البديل الوطني الديمقراطي للمجتمع والحكم المدني وتعزيز ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان وحكم القانون والمواطنة والعدالة الاجتماعية، ومعلوم أيضا أن هذه الأهداف، ليست في موضع الرفض أو الجفاء من قبل العسكريين الوطنيين، بل إن هؤلاء يمكن أن يساعدوا عليها ويكون لهم الدور الحاسم في تحقيقها.

كما في الجزائر والسودان، الحفاظ على الدولة وضمان هيبتها وحفظ النظام العام، ولعل هذا الأمر هو الذي خلق الهاجس الأمني المبالغ فيه، ودفع قطعا من الجيش في السودان، يتمثل في «قوة الدعم السريع» بقيادة الجنرال «حميدتي» إلى ارتكاب المجزرة التي أودت بحياة مظاهرين سلميين. ولا ننس أن هذه القوة، ليست معطوفة تاريخيا على الجيش المنضبط في السلم والحرب، لأنها في الأصل تكونت من ميليشيا «جنجويد» وكانت الذراع العسكرية للبشير في دارفور، وهي التي تسببت للبشير في مازقه باعتبارها مطلوبا للمحكمة الجنائية الدولية. اتفاق تم التوصل إليه في الرابع من هذا

هدف الحراك الشعبي؛ ظل على ارتباطه بالدولة العميقة، مع إعلان التزامه بأهداف الحراك الشعبي. فليس من اليسير، أن يجري اقتلاع جذور هذه الدولة العميقة بعد عقود من انزراعها. فالرغبة على هذا الصعيد تتهدد الدولة، ثم إن قيادات الجيش السوداني ترعرعت في سنوات حكم البشير، وعلت رتبها مع رسوخ الولاء له كقائد أعلى، بل امتثلت لتوجهاته وخاضت صراعاته الداخلية، وهكذا هو حال الجيش في كل بلد وفي الدولة وقواتها، وترتكز على رأس هرم السلطة وتتذكر له استجابة لصرخة الشعب، وتحرص الجيوش في مراحل التغيير على استنكار دورها الأساس،

حتى الآن تنم عن استعدادها للعودة إلى الخيار الديمقراطي، على ما في خطورة ذلك على القضية الفلسطينية. ومن الأمثلة الأخيرة، استجاب العسكريون في السودان نفسه، وفي الجزائر، للحراك الشعبي في البلدين، وأطاحوا بالبشير وعبد العزيز بوتفليقة، ولم تكن الإطاحة ممكنة، لو أن العسكر انحاز لرأس النظام. وفي هذين المثالين، قيل بلسان الأوساط الإسلامية إن هدف العسكر في البلدين، كان الانقلاب على الحراك الشعبي ومحاولة احتوائه، وكان الأصح، هو ترك الدولة تنهار على مسامح ومرأى من قواتها المسلحة.

على الرغم من ذلك بظل من باب الموضوعية، الإقرار بحق الشعب، وليس الأوساط الإسلامية وحدها، في إبداء موقف الحذر من إسكاف الجيش بزمام الأمور الأمنية العامة، لاسيما عندما يطول أمدها، والاعتراف بأن القوات المسلحة، شأنها شأن القوى المدنية، تتعرض للضغوط الداخلية والخارجية، وتتعاظم معها سرا أو علانية، بحكم علاقاتها في أوقات الاستقرار مع جهات دولية عدة، كما يحكم تأثرها بالاحتكاك مع جيوش ودول من خلال التدريب والتسليح، وبخاصة وأن معظم برامج التدريب تكون موجهة، ويتأثر بها الطرف المستفيد، وهذا أمر مطروق في التاريخ، وعرفته الدولة العثمانية التي تأثر جيشها ببرامج التدريب الألمانية. ولا ينبغي التغاضي عن كون الجيوش في البلدان العربية، ذات طابع اجتماعي، لأنها تشتمل على جميع أطياف الشعب، سواء من خلال الخدمة الإلزامية التي لا تستثني أحدا، أو بحكم كونها ذات سمة تراتبية منضبطة، تجعلها القوة الوطنية المنظمة، في غياب الأحزاب السياسية الوازنة والربينة. صحيح أن الجيش في السودان، حتى بعد تنقيح الصف الأول لقياداته، ورغم اعتقال الرئيس الذي كانت إطاحته

الإسلاميين، بشفاعة أن كلا منهما، اختار لخطابه اللون الأيديولوجي الذي يلائمه، دون الإلتزام بأخلاقياته على صعيد النزاهة والعدالة. لكن الاعتراف بوطنية العسكري الذي يخالف توجهاتهم وإسهاماته في رفع شأن بلاده ومناهضته للاستعمار، لم يكن واردا، بل العكس هو الصحيح، إذ خاضت «الجماعة» معارك مع العسكريين الوطنيين، منذ أكثر من نصف قرن، ولا تزال ذيول هذه المعارك قائمة حتى الآن.

في أحاديث فرضية العسكر، ينكر الإسلاميون الأدوار التي قام بها عسكريون، لإحداث التغيير في بلادهم، حتى وإن قام واحد منهم بإنهاء نظام معارضته، ثم سلم الحكم للمدنيين في عملية انتخابية

في أحاديث فرضية العسكر، ينكر الإسلاميون الأدوار التي قام بها عسكريون، لإحداث التغيير في بلادهم، حتى وإن قام واحد منهم بإنهاء نظام حكم انعقد شبه إجماع شعبي على معارضته، ثم سلم الحكم للمدنيين في عملية انتخابية، مثلما فعل الجنرال عبدالرحمن سوار الذهب في السودان، الذي أطاح بحكم جعفر نميري عام 1985 وغادر الحكم في العام التالي، لكن حركة حماس التي نفذت انقلابا عسكريا على النظام الفلسطيني في غزة، تمسكت بالحكم منذ عام 2007 وليست هناك بادرة



عدلي صادق
كاتب وسياسي فلسطيني

يركز الخطاب «الإخواني» والمتناغمون معه، على مقولة «حكم العسكر» أو محاولات «العسكر» أخذ المبادرة للعمل السياسي، في حال الفوضى التي تتهدد الدولة بالانهيار أو الوقوع في مازق النزاع الأهلي. وعلينا أن نعترف أن التاريخ المعاصر، شهد تجارب من سيطرة عسكر موصول بمراكز الاستعمار القديم، على الحكم في بعض البلدان، ولاقت تلك التجارب عداء مستحكما، من عناصر عسكرية وصلت إلى الحكم، وعملت بعدئذ على ترسيخ عناصر الدولة المدنية، بالمعنى العلمي لمعنى هذه الدولة ووظائفها. فمن بين التجارب مع العسكر، هناك وطنيون، أبنوا أنهم نصرخوا، كل في زمنه، عن إدراك للبعد الاجتماعي للسياسة، فالعسكري أولا وأخيرا هو مواطن، وكما أن هناك مواطنا متقفا؛ هناك مواطن ضحل الثقافة. الأول يصلح للسياسة ولأن يعود لكي يؤدي دور الموظف العام المدني أو الزعيم السياسي، والثاني عندما يقفز إلى الحكم، يكون مفتوحا على هذه أو تلك من المناخات التي يمكن أن تذهب به إلى الاستبداد وإلى الخراب الاقتصادي وإلى جفاف الطابع المدني في الحكم، بل جفافا للمدينة ذاتها. والشئ نفسه يمكن أن يحدث مع الساسة المدنيين. فكتيرون منهم فعلوا أعتى مما فعله عسكريون مستبدون، تخريبا في بلادهم، هذا التمييز، بين عسكري وعسكري، مطروق في خطاب الطيف الحزبي الإسلامي. الذي يعمم الآن مقولة حكم العسكر، فعمد حسم والبشير عسكري انقلابي، وقبلة الجنرال الباكستاني محمد ضياء الحق، لكن الرجلين - كمتالين - خطيا بتأييد

قادة حماس.. تجارة من نوع آخر

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني
رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي
رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني
مدرء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حزام خريف
مدير النشر
علي قاسم
المدير الفني
سعيدة العيقوبي
تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778
للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk
www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

مقعد القيادي الحمساوي في حفل أقيم خصيصا لمئات الجرحى، وكان حماس تريد إذلال هذا الشعب وجرحاه. ماذا يعني إقامة حفل خيري لتوزيع مساعدات مالية للجرحى؟ وماذا تسمى حماس ما فعله عضو مكتبها السياسي؟ لن تجيب حماس عن أفعال قائدها وتصريحاته، لكنها لن تستطيع إخفاء ثوبها غير العفيف الذي كشف في المهرجانات الخيرية لقادتها. لا يمكن نسيان تصريحات هذا القيادي المشهور والمثير للجدل طوال السنوات الماضية، الذي تحدث قبل ذلك عن أن حركته التي شاركت في سفك الدم الفلسطيني في يونيو 2007 «بشر بها الرسول (ص)»، كما بشر هو بنفسه الآلاف من الفلسطينيين بالأزمة النافسة نصره لسلطة حركته في غزة. هذه الحركة تمادت في المتاجرة بدماء الأبرياء والضحايا الذين يتساقطون تباعا على أبواب غزة. كل المعارك كانت لهدف وحيد ويتيم هو إبقاء سلطة حماس قائمة. سلطة حماس حلت وحرمت كل شيء بما يتناسب مع أهواء قادتها وبرنامجهم السياسي، وجعلت ثمن «ساق بترت على حدود غزة خمسين دولارا»، هذا عار على جبين قادة حماس الذين يتناسون شعاراتهم وخطاباتهم الدينية التي صدعوا رؤوسنا بها منذ 32 عاما، هؤلاء القادة جعلوا كل ذنوب الأرض تتجمع عند سلطتهم من أجل غاية واحدة: أن يموت الشعب ويتبقى حركتهم.

برنامج سياسي يضع نهاية للماساة المتواصلة. ماساة تزداد قسوة يوما بعد آخر حين جعلت سلطة حماس نحو 80 بالمائة من سكان غزة يعيشون على المساعدات الخارجية، ورفعت معدلات الفقر والبطالة إلى نحو 65 بالمائة، حسب آخر إحصاء رسمي. هذه المساعدات تستغلها حماس وتطوعها لأهدافها الحزبية وتوزعها حسب المصالح على أتباعها وأنصارها. أظهرت حماس إفلاسها السياسي بعد السنوات الطوال دون أي نتيجة على كل الأصعدة، لا مصالحة مع الخصوم، ولا سلطة قادرة على رعاية سكان غزة. ثلاثة عقود على تأسيس حماس، أصابت وأخطت وما زالت، ويبدو أن الإجابة عن سؤال: ماذا جلبت حماس للشعب الفلسطيني؟ كانت أكثر وضوحا في خطابات القيادي فتحي حماد الذي عبر بوضوح عن برامج حماس الموجهة للداخل الفلسطيني، كيف ذلك؟ حماد كان أكثر وقاحة وخبثا حين صورته عدسات الكاميرا في حفل خيري وهو يسلم طرفا يحتوي على خمسين دولارا لجرحى أصيبوا على حدود غزة، في معركة ليست معركتهم. في الصورة كان هناك اختصار للكثير من معاني الوقاحة السياسية للحركة الإسلامية التي حولت عددا لا بأس به من الفلسطينيين إلى مجرد متسولين يطبلون مئة من قطر وإيران وغيرها. الخمسون دولارا أيضا كانت مكتوبة بالبنط العريض على لوحة إعلانية خلف



أحمد فايز القدوة
صحافي فلسطيني

لا حاجة إلى كشف حقيقة خطاب حركة حماس بعد سنوات من حكمها لقطاع غزة. هذا القطاع الذي يقبع تحت وطأة حصارين من إسرائيل ومن حماس معا، ذاق ويلات قاتلة على أصغر مكان على الأرض يحتوي على أكثر من مليوني نسمة. لا حاجة أيضا إلى كشف زيف الخطاب السياسي الموجه للدلال الفلسطيني. الفلسطينيون باتوا يعرفون الصادق والكاذب من حكاهم. لم تعد الحركة الإسلامية التي تحكم قطاع غزة بالحديد والنار مجرد سلطة دكتاتورية بعد أن زجت بالمئات من الخصوم في سجونها وساهمت في استئراء الفساد السياسي عبر تعقيد الحلول لأزمة داخلية بدأت منذ عام 2006. أخذت حماس بعد سيطرتها العسكرية على قطاع غزة كل معاني وأنواع التسلط إلى مكان آخر من هذا العالم، فهي التي جعلت كل الذنوب والخطايا تتجمع عند بوابة واحدة عبر قادتها الذين لا يساموا من بيع الأوهام، تحولت سلطة حماس في غزة إلى مجرد علامة تجارية لأصحابها يقاتلون من خلالها للاستمرار في حكمهم وتنفيذ ما يطلب منهم ويملى عليهم من الخارج. سلطة تعيش على مساعدات وتعتد هدنة لإدخال الدواء والغذاء والكهرباء بلا أي

أميركا المُعطلّة في سوريا

ما ضرورة إنهاء الأزمة السورية بالنسبة للولايات المتحدة اليوم؟ الجواب لا شيء. تعطيل الحل أكثر جدوى بالنسبة لترامب. والتعطيل لا يعني العمل على إفشال مساعي الحل، وإنما فقط مجرد عدم المشاركة فيها. هذا تماما ما تفعله واشنطن وهذا وحده كفيل بفشل أي مقاربة لإنهاء الأزمة سواء كان مصدرها الأمم المتحدة أو روسيا أو تركيا أو إيران أو غيرها. عندما تدير واشنطن ظهرها لمعارك إدلب، ولا تكتفرت للضغوط على اللاجئين السوريين في تركيا ولبنان، ولا تصدر حتى بيانات تتسارع فيها عن أسباب غياب مفاوضات جنيف. كل هذا يقول شيئا واحدا هو أن الولايات المتحدة لم تعد تكتفرت لانتهاء الأزمة السورية. في الحقيقة هي لم تكتفرت منذ البداية ولكن ترامب كان أكثر وضوحا من باراك أوباما في هذا الخصوص. إفتشال واشنطن لمحاولات موسكو تطبيع العلاقات العربية مع دمشق مطلع العام الجاري، قرأه البعض، تمسكا أميركا بانتهاء شرعية الأسد، ولكنه مجرد إصرار على تعليق الأزمة. تعليقها حتى تجهز إسرائيل على الإيراني والروسي والتركي، ويتحول الجولان السوري إلى أرض إسرائيلية والقامشلي إلى أربيل جديدة، ومناطق الشمال، غرب الفرات، إلى ولاية تركية. ثمة من يعتقد أن واشنطن تراهن على إسقاط الأسد عبر العقوبات الاقتصادية، تريد ثورة جياح تطيح بالأسد. وكان الثورة الأولى كانت مستوردة أو أن من تظاهروا ضد الأسد عام 2011 كانوا أرباب المال والأعمال في البلاد. ربما تخرج العقوبات المندوب السامي الروسي في سوريا بوصفه الرئيس الفعلي هناك، ولكن ليس للحد الذي تجعله يأتي للاميركيين موافقا على شروطهم لحل الأزمة. استمرار الأزمة السورية لا يكلف واشنطن شيئا. وتعطيل حلها يضر بالسوريين مهما بدا مفيدا لفئات منهم على المدى القصير. المشكلة أن ترامب لا يحتاج إلى تغيير سياسته المعطلة في الأزمة ضمن مساعيه للفوز بولاية رئاسية ثانية، والطامة الكبرى أن بعض منافسيه في الانتخابات المقبلة لا يزالون يعترفون بشرعية الأسد.



بهاء العوام
صحافي سوري

منذ أن تولى دونالد ترامب إدارة البيت الأبيض تحولت الولايات المتحدة إلى طرف معطل في الأزمة السورية. تترك واشنطن أنها لا تملك مفاتيح الحل للأزمة لأن ذلك مصدرها الأمم المتحدة حريا مباشرة مع الروس والإيرانيين والأتراك، فقررت إطالة أمد الأزمة إلى أجل غير مسمى، أو بتعبير آخر، حتى تنتهي كل ثمرات تأجيل الحل بالنسبة للولايات المتحدة وخطاباتها في المنطقة. ماذا فعلت واشنطن لإنهاء الأزمة السورية في زمن ترامب؟

ما ضرورة إنهاء الأزمة السورية بالنسبة للولايات المتحدة؟ تعطيل الحل أكثر جدوى بالنسبة لترامب. التعطيل لا يعني العمل على إفشال مساعي الحل، وإنما مجرد عدم المشاركة فيها

يكاد يكون الهجوم الثلاثي، الأميركي - البريطاني - الفرنسي، الذي شُن على دمشق وحمص عام 2018، آخر مناسبة تحدث فيها ترامب عن نظام بشار الأسد. لا يبدو أن الرئيس الأميركي مهمت إلا بمناطق الشمال التي تتواجد فيها قواته، يقول إنه لا يريد أن يبقى هناك ثم يزيد من عدده وعتاده فيها ويحذر الأتراك من الاقتراب منها. لن يولد حل للأزمة السورية دون مشاركة الولايات المتحدة، فهي تحتل نحو ثلث البلاد الذي يمثل سلة الغذاء والطاقة في سوريا. بضعة آلاف من الجنود الأميركيين يعيشون في هذا الغث، ويمنحون واشنطن مبررا لاستباحة المنطقة بحجة حمايتهم أولا، ثم محاربة الإرهاب الذي يداعب حدود المستعمرة الأميركية شرق نهر الفرات بين الغنية والأخرى.

